



مهارات الكتابة القانونية والصياغة التشريعية وتصميم العقود

12 - 16 سبتمبر 2027

كوالا لامبور (ماليزيا)



مهارات الكتابة القانونية والصياغة التشريعية وتصميم العقود

المرجع: 105862_120353 التاريخ: 12 - 16 سبتمبر 2027 المكان: كوالا لامبور (ماليزيا) الرسوم: Euro 4600

مقدمة

تأتي هذه الدورة التدريبية في مهارات الكتابة القانونية والصياغة التشريعية وتصميم العقود، لتأهيل المشاركين لفهم قواعد الكتابة القانونية وبناء النصوص على أسس دقيقة وواضحة. كما تعالج الفروق الجوهرية بين التعبير القانوني العام وبين مهارات الصياغة القانونية المتخصصة. وتركز على الأساليب الفنية التي تضبط الصياغة التشريعية وتمنع الغموض والتعارض في النصوص. وتمنح المتدرب القدرة على تحليل البنية اللغوية والقانونية للنصوص قبل اعتمادها أو تطبيقها.

تتناول دورة مهارات الكتابة القانونية والصياغة التشريعية وتصميم العقود، أسس كتابة العقود الاحترافية وبناء البنود بما يحقق التوازن ويحفظ الحقوق. كما تعزز مهارات التحليل القانوني للنصوص وقراءة الصياغات التشريعية والعقدية قراءة منهجية. وتقدم أدوات عملية في تصميم العقود التجارية وصياغة اللوائح والقوانين وفق منطق قانوني سليم. وتهدف إلى رفع مستوى الاحتراف في إعداد وثائق قانونية فعالة ودعم تطوير الأداء القانوني في صياغة العقود.

الفئات المستهدفة

تستهدف دورة، الفئات والمحترفين لاكتساب المعرفة والمهارات:

- الإداريون والقانونيون في الجهات الحكومية والخاصة.
- العاملون في تطبيق القوانين وتنفيذها.
- من يتولى إعداد العقود وإدارتها.
- مسؤولو الموارد البشرية والعلاقات التعاقدية.
- المختصون في إدارات التشريع والعقود.
- المستشارون القانونيون ومساعدوهم.
- المحامون العاملون في العقود المحلية والدولية.
- مدراء الإدارات القانونية والعقود.
- كل من يرغب في التدريب على الكتابة القانونية وتطوير خبرته.

أهداف الدورة التدريبية

في نهاية هذا البرنامج التدريبي في مهارات الكتابة القانونية والصياغة التشريعية وتصميم العقود، سيكون المشاركون قادرين على:

- فهم مبادئ مهارات الكتابة القانونية والصياغة التشريعية وتصميم العقود بصورة منهجية.
- التمييز بين الصياغة القانونية الواضحة والصياغة الملتبسة.
- تحليل النصوص القانونية واكتشاف مواطن الغموض والتعارض.
- إتقان الأساليب الفنية في مهارات الصياغة التشريعية.
- بناء القواعد القانونية والعبارات النظامية بأسلوب صحيح.
- تطبيق قواعد مراجعة العقود القانونية قبل الاعتماد النهائي.
- تحديد أنواع البنود العقدية وصياغتها بما يخدم الهدف التعاقدية.
- تنمية القدرة على تطوير مهارات صياغة العقود وتحسين صياغة العقود.
- استخدام المصطلحات الدقيقة في إنشاء عقود قانونية سليمة ووثائق متماسكة.
- دعم القدرة على استراتيجيات صياغة الاتفاقيات وتحقيق التوازن بين الأطراف.
- رفع جودة التدريب على الكتابة القانونية في البيئات المهنية.
- تعزيز الثقة في التعامل مع أدوات كتابة العقود وتحليلها.

الكفاءات المستهدفة

سيكتسب المشاركون الكفاءات التالية من خلال برنامج مهارات الكتابة القانونية والصياغة التشريعية وتصميم العقود:

- بناء الجمل التشريعية بدقة واتساق.
- إعداد العقود وفق هيكل قانوني متين.
- قراءة الوثائق التشريعية وتحليل بنيتها.
- التمييز بين أنواع الصياغة التشريعية وأثرها.
- توظيف الألفاظ القانونية الشائعة في موضعها الصحيح.
- دعم تطوير مهارات التفاوض القانوني عبر صياغة واضحة ومحكمة.
- تعزيز التحليل القانوني للنصوص قبل الإقرار أو التوقيع.
- رفع مستوى تطوير الأداء القانوني في صياغة العقود داخل المؤسسات.

دراسة سيناريوهات

في تدريب مهارات الكتابة القانونية والصياغة التشريعية وتصميم العقود، سيطور المشاركون قدراتهم عبر دراسة السيناريوهات:

- مراجعة عقد تجاري يتضمن شرطاً غامضاً يحتاج إلى إعادة صياغة دقيقة.
- تحليل للأخطاء الداخلية تتعارض بعض موادها مع القاعدة القانونية الملزمة.
- تصميم اتفاقية خدمات تتطلب توازناً بين الحقوق والالتزامات.
- فحص قرار إداري لتحديد مدى سلامة صياغته التشريعية.
- إعادة كتابة بند تعاقدى لحماية المصلحة القانونية دون الإخلال بالوضوح.

محتوى الدورة التدريبية

الوحدة الأولى: المهارات الفنية لتركيب الجمل التشريعية

- مفهوم الجملة القانونية ودورها في بناء النص التشريعي.
- العلاقة بين الفرض والحكم والمخاطب بالحكم.
- تحديد الفاعل القانوني وتمييزه عن غيره من العناصر.
- استخدام الفعل القانوني بصياغة دقيقة ومباشرة.
- تصنيف الفاعل القانوني وفق الوظيفة والاختصاص والأثر.
- التمييز بين الجملة الخبرية والجملة الإنشائية في النص القانوني.
- ضبط الإحالة الداخلية بين الفقرات والمواد.
- تجنب التكرار الذي يضعف التحليل القانوني للنصوص.
- بناء العبارة القانونية على أساس الوضوح والاختصار.
- توظيف مهارات الكتابة القانونية في صياغة الجمل التشريعية المحكمة.
- استخدام الروابط اللفظية التي تدعم الانسجام بين الأحكام.
- مراعاة الدقة اللغوية عند نقل المعنى القانوني إلى نص مكتوب.

الوحدة الثانية: التركيب النموذجي للعقود

- مفهوم العقد وأهميته في تنظيم العلاقة القانونية.
- وظيفة الديباجة ودورها في التمهيد والبيان.
- تعريف الأطراف وتحديد الصفة والاختصاص.
- بناء موضوع العقد بصورة تمنع اللبس والنزاع.
- صياغة البنود الأساسية والفرعية بترتيب منطقي.
- توضيح الشروط العقدية وآثار الإخلال بها.
- إعداد الملاحق والمرفقات بما يدعم كتابة العقود الاحترافية.
- تعريف المصطلحات وتوحيد دلالاتها داخل العقد.
- صياغة الالتزامات والضمانات والمسؤوليات بدقة.
- مراجعة الصياغة النهائية ضمن مراجعة العقود القانونية.
- تحسين تسلسل البنود بما يعزز تحسين صياغة العقود.
- بناء النموذج التعاقدية بما يخدم تصميم العقود التجارية الحديثة.
- ربط الشروط الجزائية وآليات التنفيذ بمنطق قانوني واضح.

الوحدة الثالثة: التركيب القانوني للوثائق التشريعية

- شكل القانون ومكوناته الأساسية.
- شكل القرار الإداري واللائحة والتعميم.
- أركان الوثائق التشريعية وأثر سلامتها.
- ترتيب المواد والفصول والاحكام داخل النص.
- القواعد القانونية الملزمة وآثارها التطبيقية.
- الفروق بين النص التشريعي والنص التنظيمي.
- متطلبات صياغة اللوائح والقوانين بأسلوب منضبط.
- قواعد الإسناد والإحالة داخل الوثائق الرسمية.
- معيار سلامة النص من التناقض والقصور.
- أسباب البطلان التشريعي وأثرها على النفاذ.
- أثر الدقة اللغوية في تعزيز مهارات الصياغة التشريعية.
- كيفية توثيق السلطة المختصة وحدود اختصاصها.
- العلاقة بين البناء الشكلي والنتيجة القانونية للنص.

الوحدة الرابعة: أنواع الصياغة التشريعية

- الصياغة المادية ومجالات استخدامها.
- الصياغة المعنوية وأثرها في التفسير.
- الصياغة الجامدة وحدودها القانونية.
- الصياغة المرنة ومجالات التكييف.
- الفرق بين الإطلاق والتقييد في النصوص.
- إحلال الكم محل کیف في بعض المعالجات التشريعية.
- دور القرينة القانونية في توجيه المعنى.
- الحيلة القانونية وحدود مشروعيتها في الصياغة.
- أثر اختيار النوع المناسب على التطبيق العملي.
- الربط بين الصياغة الجيدة والتدريب على الكتابة القانونية.
- كيف تدعم الصياغة المتوازنة إعداد وثائق قانونية فعالة.
- تطبيقات عملية على تحويل المعنى القانوني إلى نص منضبط.
- توظيف المرونة دون الإخلال بحجية النص أو وضوحه.

الوحدة الخامسة: أشهر الألفاظ القانونية في اللغة

- الصيغ الآمرة ودلالاتها في الإلزام.
- صيغ الإباحة وتخويل السلطة التقديرية.
- صيغ الحظر وأثرها في منع التصرف.
- صيغ منح الحق وإبطاله.
- صيغ تخويل الاختصاص وحدودها.
- صيغ الشرط والاشتراط في العقود والأنظمة.
- الفروق بين اللفظ الدال على الوجوب واللفظ الدال على الجواز.
- توظيف الألفاظ الدقيقة في تحليل العقود القانونية.
- اختيار الصيغة المناسبة بحسب الغرض القانوني.
- تقليل الالتباس اللغوي في إنشاء عقود قانونية سليمة.
- استخدام المصطلحات المتكررة دون إضعاف المعنى.
- دعم تطوير مهارات صياغة العقود عبر المفردات المنضبطة.
- ربط الألفاظ القانونية بالسياق التشريعي والتعاقدي الصحيح.

خلاصة وتوصيات الدورة التدريبية

تمنح هذه الدورة المشاركين أساسًا متينًا في مهارات الكتابة القانونية والصياغة التشريعية وتصميم العقود. كما تساعد على بناء نصوص واضحة، دقيقة، وقابلة للتطبيق في الواقع المهني. وتدعم قدرتهم على مراجعة العقود القانونية وصياغة اللوائح والقوانين بصورة احترافية. ومن خلال الممارسة المنظمة، يكتسب المتدرب مستوى أعلى في تطوير الأداء القانوني في صياغة العقود وصناعة نصوص أكثر جودة واتساقًا.